أثر الحكومة الإلكترونية المحلية في تطوير اللامركزية الإدارية بالعراق

الأستاذ المساعد الدكتور

عامر إبراهيم أحمد الشمري

معهد العلمين للدراسات العليا –قسم القانون

البريد الإلكتروني Email : ameralshammari@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: القانون الإداري، الحكومة الإلكترونية، اللامركزية الإدارية، الحكم الرشيد، الحكم المحلي.

كيفية اقتباس البحث

الشمري ، عامر إبراهيم أحمد، أثر الحكومة الإلكترونية المحلية في تطوير اللامركزية الإدارية بالعراق، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The impact of local e-government on the development of administrative decentralization in Iraq

Assistant Professor Dr.Amer Ibrahim Ahmed Al-shammari
El Alamein Institute for Graduate Studies - Department of Law

Keywords :Administrative Law, E-Government, Administrative Decentralization, Good Governance, Local Governance.

How To Cite This Article
Al-shammari, Amer Ibrahim Ahmed, The impact of local e-government on the development of administrative decentralization in Iraq, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2022,Volume:12,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRCT

The implementation of the local e-government system leads to the development of regional administrative decentralization, especially in the field of providing public services and the completion of official transactions to citizens in a modern, fast, easy, accurate and transparent, which in turn contributes to the development of public facilities that directly affect the interests of citizens and improve the quality of services provided electronically at the local level. Digital service delivery based on information and technology development will reduce the traditional delivery of services, which is characterized by administrative routines, slow and complex procedures.

The research problem is that there are challenges facing Iraq's transition to local e-government applications and the provision of information and interactive services through, notably the lack of complete legal regulation and related aspects, which is reflected in the development of practical aspects in the applications of regional administrative decentralization.

The research will be divided in two topics, the first topic the local e-government and legal regulation, while the second topic dealt with local e-government information and interactive services.
The important results, are: that the Iraqi government allocate sufficient funds for the requirements of establishing local E-Governments, and to improve the quality, accuracy and quantity of its electronic services provided to citizens. The Iraqi Constitution of 2005 did not explicitly provide for any regulation of local e-government. The parliament was late in enacting the laws required to activate local e-government applications, so information and communication technology was not used in order to achieve better government services.

-المستخلص باللغة العربية:

يؤدي تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية المحلية إلى تطوير اللامركزية الإدارية المحلية وخاصة في مجال تقديم الخدمات العامة وإكمال المعاملات الرسمية للمواطنين بشكل حديث وسريع وسهل ودقيق وشفاف، وهو ما يساهم بدوره في تطوير المرافق العامة التي تؤثر بشكل مباشر على مصالح المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة إلكترونياً.

ويهدف هذا البحث إلى بيان أن للحكومة الإلكترونية المحلية دوراً مهما في تطوير اللامركزية الإدارية بالعراق وخاصة في مجال تقديم الخدمات المتنوعة للمواطنين عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للجهات المختصة. فضلاً عن حث المشرع العراقي على استكمال التنظيم القانوني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية بالسرعة الممكنة من خلال إصداره مجموعة القوانين الخاصة بالانتقال نحو هذا النوع من الحكومات ووضع الأنظمة اللازمة والإجراءات المناسبة لتسهيل عملية الانتقال نحو إنجاز تطبيق الحكومة الإلكترونية المحلية، وتعزيز عناصر الحكم الرشيد لاسيما في ميدان الشفافية والرقابة.

وتتجسد مشكلة البحث في أن هناك تحديات تواجه تحول العراق نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية وتوفير المعلومات والخدمات التفاعلية من خلال عدم وجود تنظيم قانوني كامل، وهو ما ينعكس في تطوير الجوانب العملية في تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية والمحلية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، هي: أن تخصص الحكومة العراقية الأموال الكافية لمتطلبات إنشاء حكومات إلكترونية محلية، وتحسين جودة ودقة وكمية خدماتها الإلكترونية المقدمة إلى المواطنين ومن دون تعقيدات. ودعم المحافظات في إنشاء حكومات إليكترونية محلية لتمكينها في إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية الإقليمية. ولم ينص دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ على أي تنظيم للحكومة الإلكترونية المحلية بصورة صريحة. وتأخر

مجلس النواب في سن القوانين المطلوبة لتفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية، لذلك لم يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خدمات حكومية أفضل.

المقدمة

أن تنفيذ نظام الحكومة الإلكترونية المحلية يؤدي إلى تطوير اللامركزية الإدارية الإقليمية ولاسيما في مجال تقديم الخدمات العامة وإنجاز المعاملات الرسمية للمواطنين بصورة حديثة وسريعة وسهلة ودقيقة وشفافة، ما يسهم بدوره في تطوير المرافق العامة ذات المساس المباشر بمصالح المواطنين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلكترونياً على المستوى المحلي. ولا شك في أن تقديم الخدمات بصورة رقمية مستندة على التطور المعلوماتي والتكنلوجي، سوف يقلل من أساليب تقديم الخدمات بصورة تقليدية يشوبها الروتين الإداري والإجراءات البطيئة والمعقدة.

ويهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

١-بيان أن للحكومة الإلكترونية المحلية دوراً مهما في تطوير اللامركزية الإدارية بالعراق، خاصة في مجال تقديم الخدمات المتنوعة للمواطنين محلياً عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للجهات المختصة.

٢-حث المشرع العراقي على استكمال التنظيم القانوني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية بالسرعة الممكنة من خلال تشريعه لمجموعة من القوانين الخاصة بالانتقال نحو تطبيق هذا النوع من الحكومات، ووضع الأنظمة اللازمة والإجراءات المناسبة لتسهيل عملية الانتقال نحو إنجاز تطبيق الحكومة الإلكترونية المحلية.

وتنبع أهمية هذا البحث من أن تطبيق الحكومة الإلكترونية المحلية في العراق سوف يؤدي إلى تحقيق ما يأتي:

١-نقل أسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين تدريجياً من الورقي التقليدي البطيء والروتيني إلى الإلكتروني المحلي السريع وبدقة كبيرة ومن دون تعقيدات.

٢- تعزيز عناصر الحكم الرشيد على المستوى المحلي لاسيما في ميدان الشفافية والرقابة.

وتتجسد مشكلة البحث في أن هنالك تحديات تواجه عمليات انتقال العراق إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية وتقديم الخدمات المعلوماتية والتفاعلية من خلالها، وفي مقدمتها عدم استكمال التنظيم القانوني لها وللجوانب المتعلقة بها بما ينعكس في تطوير الجوانب العملية في تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية.

ويفترض البحث أن هنالك تأخير في التطبيق الكامل في تقديم الخدمات المعلوماتية والتفاعلية من خلال الحكومة الإلكترونية المحلية بسبب تأخر مجلس النواب في سن القوانين

المطلوبة من جهة وضغوطات الفساد المالي والإداري في إعاقة تحقيق ذلك من جهة أخرى، ما سيؤدي إلى استمرار تقديم الخدمات المختلفة بصورتها التقليدية مع استمرار تنامي تقديم جزءاً منها بصورة إلكترونية على المستوى المحلي.

ولحل مشكلة هذا البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي الذي يتيح لنا الانتقال من الحقائق الكلية المتمثلة بالنظام الدستوري والقانوني والسلطات الاتحادية إلى الحقائق الجزئية المتمثلة بالحكومات المحلية والخدمات العامة التي تقدمها إلى المواطنين تقليديا وإلكترونياً، والتحقق من صدق الفرضية، وإجراء عمليات الوصف والتحليل ومن ثم نتبيّن الخطوات المهمة في تحقيق عملية الانتقال إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية.

وعلى أساس ذلك، سوف يتم تقسيم هذا البحث إضافة إلى المقدمة، على مبحثين، تناول المبحث الأول ماهية الحكومة الإلكترونية المحلية وتنظيمها القانوني، فيما تناول المبحث الثاني خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية المعلوماتية والتفاعلية، فيما جاءت الخاتمة لتتضمن أهم النتائج والمقترحات.

المبحث الأول

ماهية الحكومة الإلكترونية المحلية وتنظيمها القانوني

أن للحكومة الإلكترونية المحلية خصوصية في المفهوم والخصائص عن الحكومات المحلية التقليدية، لذلك فهي تتطلب تنظيماً دستورياً وقانونياً خاصاً يتيح لتطبيقاتها في أن تكون فاعلة ومنتجة ومؤثرة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، تناول المطلب الأول ماهية الحكومة الإلكترونية المحلية، فيما تناول المطلب الثاني التنظيم الدستوري والقانوني للحكومة الإلكترونية المحلية.

المطلب الأول

ماهية الحكومة الإلكترونية المحلية

نبحث في هذا المطلب مفهوم الحكومة الإلكترونية المحلية وأهميتها، لنبين مدى الاختلاف بينها وبين مفهوم الحكومة المحلية التقليدية.

أولاً– مفهوم الحكومة الإلكترونية المحلية:

تعد الحكومة مصدر المعلومات الرئيسي، وهي التي تقدم المعاملات والخدمات التي يحتاجها المواطنون ومؤسسات الأعمال، وهنالك نوعاً من المعاناة في التفاعل والتواصل مع

الحكومة في أوقات محددة بموجب الطرق التقليدية، إذ ينتظر المواطنين طويلاً من أجل تلقي أو تقديم خدمة معينة، ما دفع إلى التفكير في تقديم الخدمات بصورة مستمرة دون معاناة المواطنين ومؤسسات الأعمال في أماكن تواجدهم وبدون الانتقال إلى المؤسسات الحكومية المقدمة للخدمات المطلوبة، وذلك من خلال ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية أو الرقمية المستخدمة لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، مستفيدةً من أنماط وطرق جديدة مستحدثة تُسهم في إمكانية الوصول للمعلومات والمعاملات والخدمات. وأصبح مصطلح الحكومة الإلكترونية (E-Government) يحكم الواقع، بوصفه يحول مفهوم الحكومة من إدارة المواطنين إلى خدمتهم، وتقديم خدماتها بأسلوب يفوق القطاع الخاص، فضلاً عن تمكين المواطنين من تقديم الخدمات لأنفسهم أيضاً بإتباع وسائل مبتكرة لأداء الأعمال، عن طريق تسخير التقنية للمساعدة في إنجاز مهام الأجهزة الحكومية بجودة عالية. وتنطلق فكرة الحكومة الإلكترونية من استعمال التطبيق الإلكتروني في تقديم الخدمات التي تؤدي إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وبين الحكومة ومؤسسات الأعمال، والقيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض إلكترونياً، فالحكومة الإلكترونية هي الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة وخاصة الحواسيب لتقديم الخدمات للمواطنين ولمؤسسات القطاع الخاص، ممثلاً بدوره تغيراً جذرياً في أسس وأساليب تنفيذ الأعمال الحكومية وتحول في ثقافة تقديم هذه الخدمات.[١]

وتعد الإدارة الإليكترونية (E-Administration) عنصراً أساسياً من عناصر الحكومة الإلكترونية، بوصفها (استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات إلكترونياً في أي مكان وزمان، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة، والدقة والسرعة في تقديم الخدمات وتطوير التنظيم الإداري وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الصحيحة وسرعة اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة) [٢]. وتندرج قضايا الحكومة الإلكترونية في سياق مبادرات إصلاح الإدارة العامة الوطنية والحكم الرشيد. ولا تقتصر الحكومة الإلكترونية على الابتكار التقني فحسب، وإنما تشمل إصلاح الحكومة، مع التركيز على احتياجات القطاع العام من جهة والمواطنين والشركات من جهة أخرى، ومن ثم التأكد من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُسخّر لتحويل العمليات الداخلية مع الهيئات الحكومية وطريقة التفاعل بين القطاعين العام والخاص .[٣]

وقُدمت العديد من التعاريف للحكومة الإلكترونية، فقد عرفها (د. علي لطفي) على أنها: (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين بما يمكن من تيسير إجراءات تقديم

الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة، بالإضافة إلى تقديم كافة الاحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الأنترنت)[٤]. ويؤكد هذا التعريف على أبعاد الحكومة الإلكترونية المتجسدة في تقديم الخدمات الإلكترونية، وبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية.

وعرفها (مصطفى يوسف كافي) على أنها: (العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات التي تطبق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية)، وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية لأنه يعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الإلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة وهي جزء من الحكومة الإلكترونية .[٥]

وعرفتها (هالة حسن محمود) على أنها تشير إلى: (استخدام المؤسسات الحكومية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات التي لها القابلية في تحويل العلاقات مع المواطنين والشركات والموظفين الحكوميين في تقديم الخدمات) .[٦]

وعرفتها (مريم خالص حسين) على أنها: (استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين وتدبير الشؤون العامة، ويتمثل في إنجاز الخدمات الحكومية الرسمية سواء بين الجهات الحكومية أو بين المتعاملين معها، بطريقة معلوماتية تعتمد على الأنترنت وتقنياتها وذلك وفق ضمانات أمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة) . ويشير هذا التعريف إلى أنه لا تقتصر الحكومة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، إنما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له أبعاده الإدارية والاجتماعية والسياسية، كما أنها لا تقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للمستفيدين وإنما تمثل أساليب إلكترونية لإنجاز كافة الأعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات وان الديمقراطية هي احد الأهداف الرئيسية للحكومة الإلكترونية المتمثلة بالعمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الآليات، كما إن الحكومة تمثل عقداً جديداً بين المؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة إلى مشارك في صنع القرار.[٧]

وقُدمت التعاريف للحكومة الإلكترونية من بعض المنظمات الدولية، فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها: (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، لتحقيق حكومة أفضل) .[٨]

وعُرّفت (ESCWA) الحكومة الإلكترونية على أنها: (استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحقيق تحوّل في العمليات الحكومية على الوجه الذي يحسِّن الفاعلية Effectiveness والفعَّالية Efficiency ومستوى تقديم الخدمة) .[٩]

لذلك تقوم الحكومة الإلكترونية على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الإدارة الحكومية على العمل بكفاءة أعلى، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ولقطاع الأعمال. وتذكر معظم التعريفات المتداولة للحكومة الإلكترونية مكوّناتها الأربعة الأساسية، وهي :[١٠]

١-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كشبكات الحاسوب، والإنترنت، وأجهزة الفاكس، والهواتف النقالة.

٢-دعم الأعمال الحكومية الخاصة بتقديم معلومات، أو تقديم خدمات، أو إدارة حكومية داخلية.

٣-تحسين العلاقة بين المواطن والحكومة من خلال إيجاد قنوات تواصل جديدة، أو تحفيز تفاعل أو مشاركة المواطنين (Citizens Engagement) مع العملية السياسية أو الإدارية.

٤-اتّباع استراتيجية موجّهة تقدّم قيمة مضافة للمشاركين فيها.

ويعد مفهوم الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) من المفاهيم القريبة للحكومة الإلكترونية، هو الذي يمثل ممارسة الحكم من خلال وسائل إلكترونية لتحقيق كفاءة وسرعة وشفافية في عملية إيصال المعلومات للجمهور ولباقي الجهات الحكومية. وتتكون الحكومة من بنية مؤسسية عليا تضع السياسات والتشريعات وتتخذ القرارات. وتشمل عمليات الحكومة العديد من المعاملات الداخلية بين المسؤولين والجهات الحكومية قبل أن تصبح مخرجات هذه القرارات معروفة للعامة ومؤثرة في النظام ككل. أما الحوكمة، فتتعلق بالعلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتتكون الحوكمة من وظائف وعمليات وأهداف وأداء وتنسيق، وهي عمليات تشاركية (Public Participation) بين الحكومة والمواطنين. وغالباً ما تستعمل مصطلحات (الحكومة الإلكترونية) و(الحوكمة الإلكترونية) كمترادفات وهو استعمال غير دقيق. فالحوكمة موضوع أوسع يهتم بالتعامل مع مجموعة واسعة من العلاقات بين الحكومة والمواطنين، فيما تهتم الحكومة بالتعامل اليومي مع الوظائف المتعلقة بتوفير الخدمات للجمهور في مجالات التعليم والصحة والضرائب وإدارة الأراضي، وما شابه ذلك. فإذا كانت الحكومة هي الجهاز الرسمي لإدارة النظام بفعالية، فالحوكمة هي النتيجة المجربة من قبل أولئك على الطرف المتلقي. وتتطلب مبادرة الحوكمة الإلكترونية العمل على ثلاث مكونات أساسية مترابطة ترابطاً وثيقاً فيما بينها، وهي :[١١]

١-الإدارة الإلكترونية: أي الاستثمار الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، ولتحسين وظائف عملها وكفاءتها.

٢-تقديم الخدمات الإلكترونية: أي الاستثمار الحكومي في مجال تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً.

٣-المشاركة الإلكترونية (E-Participation): أي الاستثمار الحكومي في تعزيز التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطن للحصول على سياسات أفضل الممارسات (Best Practices) وخدمات أعلى كفاءة، وعلى أداء حكومي جيد. ويرتبط هذا الأمر بمجالات متعددة منها: التصويت الإلكتروني (E-Voting)، والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير المجالس النيابية.

ثانياً- أهمية الحكومة الإلكترونية المحلية:

تتحقق الحكومة الإلكترونية بوجود ثلاثة عناصر أساسية وهي المسائلة (Accountability) والشفافية (Transparency) والحكم الرشيد (Governance) ، إذ أنها أحد معالجات جرائم الفساد الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها . وهي من متطلبات الإصلاح الإداري الذي يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وان تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين. كما تعد الحكومة الإلكترونية عاملا مهماً للتخفيف من نسبة التعاملات غير القانونية المحتملة لدى بعض المسؤولين والعاملين لأنها تعني تدفق المعلومات، وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال، فتساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف أشكال الفساد، وتوفر تواصل المواطنين بصانعي القرارات، إذ أن الحكومة الإلكترونية تعني الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف الجهاز الحكومي والسياسات المالية للقطاع العام الذي من شانه تعزيز المسائلة وكذلك تعزيز المصداقية وحشد تأييد السياسات السليمة [١٢]. ويمكن أن يقدم تطبيق الحكومة الإلكترونية فوائد كثيرة للمجتمع والدولة لاسيما في المجالات الخمسة الأتية :[١٣]

١-تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين، بغية إشباع حاجات المواطنين ومؤسسات الأعمال.

٢- تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال قنوات متعددة، إذ أنها تسمح بدخول جميع المستفيدين لتلقي الخدمة.

٣-أنها تقدم مداخل لإجراء الأعمال المشتركة العامة والخاصة ضمن إطار الحكومة، وتساعد على تحقيق إنجازات متعددة الجوانب وتقلص الازدواجية والتداخل في الاختصاصات وتقدم خدمات بصورة مرنة وسهلة.

٤-تؤدي إلى تقييم الكلف ومن ثم توزيع الفوائد الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs)، ووضع نظام لتحديد الأولويات في إدارة مشاريع الحكومة الإلكترونية.

٥- تؤدي إلى تحقيق تنسيق جميع توجهات الحكومة ومبادرات الحكومة الإلكترونية وإدارتها، آخذين بنظر الاعتبار الهياكل الإدارية القائمة وثقافة عناصر المؤسسات الحكومية.

ويمكن إجمال أهم خصائص الحكومة الإلكترونية بما يأتي:[١٤]

١- تجميع كافة الأنشطة (Activities) والخدمات المعلوماتية في موقع الحكومة الإلكتروني الرسمي على الأنترنت.

٢- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل دائرة حكومية على حدة.

٣- اتصال دائم بالمواطنين .

٤- القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

٥- تحقيق وفرة في الإنفاق، مع تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية الاقتصادية.

٦- تقليل الاعتماد على العمل الورقي.

٧- الشفافية في التعامل.

٨- كسر الحواجز الجغرافية، والسكانية، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع.

٩-وضع أولويات لبعض القطاعات المتمثلة في أعمال الأحوال المدنية، التعليم والخدمات الأكاديمية والتعليم عن بعد، وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية، والسلامة العامة، والأمن، والضرائب، والرعاية الصحية، وشؤون النقل، والخدمات المالية، ووسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني

التنظيم الدستوري والقانوني للحكومة الإلكترونية المحلية

نبحث في هذا المطلب مدى وجود تنظيم دستوري وقانوني الحكومة الإلكترونية المحلية، ولنبين مدى كفايته بالنسبة إلى تطبيقاتها المختلفة.

أولاً- التنظيم الدستوري للحكومة الإلكترونية المحلية:

لم ينص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أي تنظيم للحكومة الإلكترونية المحلية بصورة صريحة، وبهذا الاسم بالذات، وذلك بسبب من أن المشرع العراقي وبخاصة لجنة

كتابة الدستور التي توافقت على نصوصه من الفكرة إلى الصياغة وبما يحقق مصالح الكيانات السياسية المتنفذة في حينها، من دون الالتفات إلى غايات تصب في خدمة المصالح العامة وتطور مؤسسات الدولة وتحسين جودة ودقة وكمية خدماتها المقدمة إلى المواطنين.

ومن الجدير بالذكر، أن لجنة كتابة الدستور المكوّنة رسمياً من (٥٥) عضواً، التي شكلتها الجمعية الوطنية العراقية بجلستها المرقمة (١٩) المعنعقدة بتاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥ المكوّنة من (٢٧٥) عضواً، وبموافقة (١٤٢) عضواً من مجموع (١٦١) عضواً حضروا الجلسة [١٥]، ولم يكن من بين أعضاء اللجنة أي متخصص بعلوم الحاسبات، يمكن أن يوضح لهم أهمية إدخال تنظيم الحكومة الإليكترونية ضمن نصوص الدستور، خاصة وأنه قد تم كتابته في مطلع الألفية الثالثة وأن تطبيقات الحكومة الإليكترونية قد بدأت بوضوح منذ تسعينات القرن الماضي.

ومع ذلك يمكن تلمس بعض المجالات التي وردت في الدستور، تصلح أن تكون أساساً لمبادرة تطبيقات الحكومة الإليكترونية على المستوى الوطني والمحلي، وخاصة عندما تقوم الهيئة التشريعية بسن التشريعات (Legislations) التي يفرضها سياق التطور التكنلوجي والمعلوماتي الحاصل في المجتمع مع بقاء الأطر القانونية التقليدية التي لم تنظم تلك المجالات المستحدثة بالتفصيل، وهي كما يأتي:

١- تكليف جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات، وتقويم التهديدات الموجهة للأمن الوطني، وتقديم المشورة للحكومة العراقية [١٦]. ولا شك في أن الاضطلاع بهذه المهمة إلكترونياً هي ذات فائدة ودقة أكبر بكثير من الجوانب التقليدية.

٢-اعتماد الدستور لمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة[١٧]. ولاشك في أن عدم وجود نصوص قانونية تجرم الجرائم الإلكترونية هو قصور تشريعي في زمن الثورة التكنو-معلوماتية ينبغي معالجته في القانون العراقي.

٣-كفالة الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة[١٨]، وكفالة الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة[١٩]، ومن الجدير بالذكر لا يمكن تحقيق هذا الإصلاح من دون تطبيق أساسيات الثورة التكنو-معلوماتية في الواقع العملي.

٤-كفالة الدولة لحرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل بما لا يخل بالنظام العام والآداب[٢٠]. ولاشك في إنه من المستحدثات في هذا التعبير هي الوسائل الإلكترونية التي صار لها تأثيراً كبيراً وفعالاً كما شهدناه في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ في العراق.

٥-كفالة الدولة لحرية الاتصالات والمراسلات الإلكترونية، وعدم جواز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورةٍ قانونيةٍ وأمنية، وبقرارٍ قضائي [٢١]. ولاشك في إن هذه الكفالة لابد وأن تكون مُنظمّة قانونياً بما ينسجم مع التطور الحاصل في ثورة الاتصالات الإلكترونية.

ولقد منح الدستور مجلس النواب اختصاص تشريع القوانين الاتحادية[٢٢]، ومنح مجلس الوزراء صلاحية اقتراح مشروعات القوانين[٢٣]، وهو المسؤول عن وضع الخطط العامة[٢٤]. وتختص السلطات الاتحادية حصرياً بتنظيم سياسة ترددات البث الأرضي والرقمي والبريد العادي والإلكتروني[٢٥]. ومن الخطورة بمكان أن نترك صلاحيات إنشاء حكومة إليكترونية على المستوين الوطني والمحلي ضمن إطار الاختصاصات المتبقية التي نظمتها المادة (١١٥) من الدستور[٢٦]. ويمكن للمحافظات أن تنشئ في بادئ الأمر حكومات إليكترونية محلية بدعم وإشراف السلطات الاتحادية كجزء من تمكينها في إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية.[٢٧]

ثانياً- التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية المحلية:

إن تطوير أو استحداث القوانين والأنظمة (Laws and Regulations) الخاصة بعملية إعداد أنشطة الحكومة الإلكترونية شرط أساسي لنجاحها نظراً لأن تنفيذ أعمال الإدارة العامة يتم استناداً إلى التشريعات. فعلى سبيل المثال، بينما كانت الوثائق الورقية تستخدم لتوفير مبرر قانوني للإدارة الحكومية، بعد إنشاء أنظمة الحكومة الإلكترونية وضعت الوثائق الإلكترونية لتنفيذ الإدارة العامة، الأمر الذي يتطلب ترتيبات قانونية للوثيقة الإلكترونية وتبادلها (E-Document Exchange). ويتم إنجاز ترتيبات المبرر القانوني بتوحيد وتنسيق المهام الحكومية ذات الصلة التي كانت موزعة سابقاً بين مختلف المؤسسات الحكومية. وبغية إرساء أساس مؤسسي للحكومة الإلكترونية، ينبغي استحداث أو تعديل القوانين والأنظمة والقرارات المتصلة بالشؤون المدنية التي أنشئت في بيئة خارج الخط للتعامل مع المعالجة الإلكترونية للشؤون المدنية. وحتى بعد تنفيذ أنظمة الحكومة الإلكترونية تقنياً، لن تتغير طريقة العمل والتفكير لدى الموظفين العموميين والمواطنين ما لم توضع القوانين والأنظمة اللازمة لتشغيل أنظمة الحكومة الإلكترونية من أجلهم. ويمثل نظام إدارة تكنولوجيا المعلومات من أجل قيادة أنشطة الحكومة الإلكترونية بكفاءة جزءاً هاماً من الترتيبات المؤسسية، الذي يؤدي إلى تعزيز الهيكل التنظيمي .[٢٨]

ولقد أفضى التطور في وسائل الاتصال تبادل المعلومات والبيانات ونشوء علاقات مادية وقانونية بأثرها بين أطراف يجمعهم فضاء غير مادي يصطلح عليه بالفضاء الإلكتروني وتزداد إشكالية هذه العلاقات في إثبات الحجة القانونية للبيانات المتداولة من خلالها، والقواعد الواجبة

التطبيق بشأنها. بعد أن نعلم هناك فرق في الطبيعة القانونية بين الوسائل الإلكترونية والوسائل الورقية للتعبير عن التصرفات القانونية التي تحصل بأثر العلاقات التي تتكون من خلال استعمال البيانات المرسلة عبر العالم الرقمي. وهو ما يدعوا إلى أيجاد تقارب بين الوضعين الرقمي (غير المادي) والوضع المادي (التقليدي) الورقي من خلال إيجاد أنظمة تستوعب تنظيم القيمة القانونية للوسائل الإلكترونية وآليات الاحتجاج بها، وما يكون صالح لتطبيق موضوع هذه الأنظمة يساهم في تقليص الفرق بين العالم الرقمي والعالم المادي وهو ما يفضي بالنتيجة إلى أيجاد قواعد جديدة متخصصة تصلح للعمل في تسوية الإشكاليات الإلكترونية سواء تلك التي تنشا عن علاقات عقدية أم علاقات غير عقدية. [٢٩]

وفي العراق لم ينظم قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل ثلاث مرات [٣٠] الحكومة الإلكترونية المحلية [٣١]، ولكنه نص على أن: (تكون الحكومات المحلية مسؤولة عن كل ما تتطلبه إدارة الوحدة الإدارية وفق مبدأ اللامركزية الإدارية)[٣٢]. ومنح مجلس المحافظة صلاحية إصدار تشريع محلي يمكن أن ينظم الشؤون الإدارية والمالية للمحافظة على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية ومنها تشريع إنشاء حكومة إلكترونية محلية. [٣٣]

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تفعيل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ [٣٤]. والتوقيع الإلكتروني هو (علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق)[٣٥]. ويهدف هذا القانون إلى توفير الإطار القانوني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات الإلكترونية ومنح الحجية القانونية لها، والتوقيع الإلكتروني وتنظيم أحكامها، وتعزيز الثقة في صحة المعاملات الإلكترونية وسلامتها[٣٦]. وتسري أحكامه على المعاملات الإلكترونية التي ينفذها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، والمعاملات التي يتفق أطرافها على تنفيذها بوسائل إلكترونية، والأوراق المالية والتجارية الإلكترونية. [٣٧]

وهكذا تتطلب تطبيقات الحكومة الإلكترونية تحديث القوانين الحالية أو وضع قوانين جديدة تسمح بالتعامل مع الوثائق والتعاملات الإلكترونية، لاسيما تلك القوانين الخاصة بالحكومة الإلكترونية أو ما تسمى بالتشريعات السيبرانية Cyber legislation الهادفة إلى حماية المستخدم، مثل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك والبيانات الشخصية، وحرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية، والقانون الجزائي الخاص بمكافحة الجرائم والاستخدام السيّئ للفضاء الإلكتروني، وقانون حماية الملكية الفكرية والصناعية

للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الإنترنت، وقانون تنظيم النشاطات الإدارية والمعاملات التجارية الإلكترونية .[٣٨]

ويساعد التحديث القانوني في تمكين الحكومات الوطنية والمحلية في الانتقال نحو الإجراءات الإلكترونية كتفعيل التوقيع والتوثيق والعقود الإلكترونية، وحفظ السجلات إلكترونياً، وضمان حقوق الملكية الإلكترونية، والتجريم الإلكتروني بدلاً من الإجراءات الورقية التقليدية الروتينية المعروفة ببطئها وبالثغرات التي تشوبها وتدفع إلى أن تكون بيئة خصبة للفساد الإداري والمالي. لذلك يتطلب إنجاح تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العراق ، أن يسرع مجلس النواب في تشريع القوانين المتأخرة كقانون: قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي الذي تمت قراءته للمرة الأولى عام ٢٠١٠، وقانون جرائم المعلوماتية الذي تمت قراءته للمرة الأولى عام ٢٠١١، وقانون هيئة الإعلام والاتصالات الذي تمت قراءته للمرة الأولى عام ٢٠١٧، وقانون هيئة الاتصالات والمعلوماتية الذي تمت قراءته للمرة الأولى عام ٢٠١٧.

المبحث الثاني

خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية المعلوماتية والتفاعلية

أن من أهم تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية هو تقديم الخدمات المعلوماتية والتفاعلية إلى المواطنين، التي من خلالها تقوم بتسهيل الإجراءات الإدارية بالعكس من تلك المتبعة تقليديا، فضلاً عن السرعة والدقة في إنجاز معاملات المواطنين.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، تناول المطلب الأول خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية المعلوماتية، فيما تناول المطلب الثاني خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية التفاعلية.

المطلب الأول

خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية المعلوماتية

نبحث في هذا المطلب الخدمات المعلوماتية المقدمة من الحكومة الإلكترونية المحلية إلى المواطنين، ولنبين مدى الحاجة إلى تقديم خدمات أخرى.

أولاً–تعريف الخدمات الإلكترونية:

عرفت الخدمات الإلكترونية على أنها: (خدمات الحكومة على الأنترنت وبوسائل التكنولوجيا)، والتي تقدم من خلال البوابة الحكومية الإلكترونية التي تُعد المدخل الرئيسي للمعلومات والبيانات والخدمات الخاصة بها . [٣٩]

وتقدم الخدمات الظاهرة إلى المواطنين، وهي مختلف الخدمات الحكومية الإلكترونية الظاهرة للمواطن والمؤسسات والتي يكون بإمكانهم الاستفادة منها عبر الإنترنت. [٤٠]

ثانياً- تبسيط الإجراءات الإدارية:

إن بث المعلومات والبيانات التي تتعامل بها الحكومة إلى المواطنين والموظفين المستفيدين، يسمى بالمحتوى الحكومي[٤١]، الذي يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الحكومية واختصار الجهد والوقت اللازم للعمليات التي تجرى عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة المحلية.

وهناك العديد من المزايا التي تقدمها الحكومة الإلكترونية، ومنها رفع جودة وكفاءة تقديم الخدمات الحكومية، وتخفيض كلفة تقديمها، وتخفيف العبء الإداري على المواطنين وقطاع الأعمال، وتخفيض زمن تنفيذ الإجراءات، وزيادة مشاركة المواطنين في آلية اتخاذ القرار، والارتقاء بالشفافية[٤٢] . ويمكن للحكومة الإلكترونية أن تعالج الكثير من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الحكومية البيروقراطية المعقدة التي سهلت عمليات الفساد الإداري والمالي، ونقص الرقابة الداخلية، واستغلال العاملين الحكوميين لسلطتهم في تقديم معاملة تفضيلية وقبول الرشاوي وتأخير تقديم الخدمات أو عدم تقديمها على الإطلاق لبعض الناس، والإجراءات المعقدة التي تجبر الناس على المشاركة في الفساد والتحايل على القوانين .[٤٣]

ثالثاً- إنجاز معاملات المواطنين:

يبرز الاهتمام الوطني بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الدول الاعتقاد السائد لدى الحكومة والمواطنين أن التكنولوجيات الأساسية للحكومة الإلكترونية ستكون عوامل قوية لإدارة تتسم بالكفاءة وتقديم الخدمات الجيدة للسكان مما يولد ميزة تنافسية في مجتمع المعلومات[٤٤]. وفيما يتعلق بالتفاعل مع المواطنين وكيفية النظر إلى الخدمات المقدَّمة، فأنه يمكن تقسيم الخدمة المقدَّمة إلى قسمين: الأول يُعبّر عن الحكومة كما يراها طالب الخدمة، والثاني يعبّر عن كيفية التفاعل بين الحكومة وكل من المواطنين وقطاع الأعمال. وتشمل خدمات (حكومة-إلى-مواطنGovernment-to-Citizen) تقديم المعلومات والخدمات العامة للمواطن، في حين تشمل خدمات (حكومة-إلى-أعمالGovernment-to-Business) جميع التعاملات بين قطاع الأعمال والحكومة. ويجري تقديم الخدمات إلكترونياً للمواطنين بواسطة أنظمة مخصصة للتشارك في المعلومات ضمن الحكومة، وذلك عن طريق تطبيقات تمكّن المواطن من الوصول إلى المعلومات والخدمات من خلال بوابة إلكترونية تعمل كنافذة واحدة (Single Window Online Portal)، تقدم على سبيل المثال لا الحصر الخدمات التالية للمواطنين: تقديم الطلبات، واستصدار مختلف الموافقات أو التراخيص أو الإجازات، التزويد

بمعلومات حول القواعد الناظمة والقرارات الإدارية والقوانين، خدمات الدفع الإلكتروني، ومنها دفع واسترجاع الضرائب والدفعات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، إتاحة فرصة المشاركة في الشأن العام، من خلال الاستشارة الإلكترونية والمداولة الإلكترونية والتصويت الإلكتروني. ويتطلّب بناء بوابة يقع المواطن في مركز اهتمامها مع نظام مشاركة في المعلومات، أن يتم ترابط وتكامل قواعد البيانات الأساسية في الإدارة العامة، وأهمها: السجل المدني، وسجل الإقامة، والسجل العقاري، وسجل المركبات، وسجل الضرائب، وسجل التأمين .[٤٥]

المطلب الثاني

خدمات الحكومة الإلكترونية المحلية التفاعلية

نبحث في هذا المطلب الخدمات التفاعلية المقدمة من الحكومة الإلكترونية المحلية إلى المواطنين، ولنبين مدى أهميتها في تحقيق التواصل بين الطرفين لاسيما في مجال تعزيز الشفافية والرقابة في إطار السعي للانتقال نحو تحقيق الحكم الرشيد.

أولاً- تعزيز الشفافية كعنصر في الحكم الرشيد Good Governance)):

تعد الحكومة الإلكترونية أحد أهم مرتكزات برامج تحديث العمل الحكومي، ويمكن لها أن تساهم مساهمة فعالة في تطويره[٤٦]. وهي تؤدي إلى زيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة، وعليه فإن اعتمادها يشكل عملية تغيير تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الأعمال للمشاركة في الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوفر إمكانية إشراكهم في مناقشة السياسات العامة، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بما يتناسب مع احتياجات المواطنين .[٤٧]

وتساعد البيانات الحكومية المفتوحة في إنشاء القيمة العامة بالاقتران مع دوائر الأعمال والمجتمع المدني والمواطنين. ويستند إلى مبادئ الشفافية والمشاركة والتعاون. وهذا يعتبر تغييراً ثقافياً، يجعل الحكومة والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع بمثابة شركاء. ويمكن تلخيص القيم الأساسية للبيانات الحكومية المفتوحة فيما يأتي:[٤٨]

١-**الشفافية:** ينبغي للحكومة أن تزود المواطنين بمعلومات بشأن الأعمال التي تضطلع بها الحكومة بحيث يمكن أن تخضعها للمساءلة.

٢-**المشاركة:** ينبغي للحكومة أن تلتمس الخبرة وأن تتشاور بفعالية مع جميع قطاعات المجتمع بحيث تضع السياسات من خلال الاستفادة من أفضل المعلومات.

٣-**التعاون:** ينبغي للمسؤولين الحكوميين أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المواطنين والقطاع العام لحل المشاكل المحلية والوطنية.

ويغير مجتمع المعلومات وجهات النظر حول المؤسسات الاجتماعية ومجالات مساءلتها. وتبادر الحكومات في العالم إلى زيادة فتح معلوماتها وتبادلها مع المواطنين ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين، كاستجابة لمبادئ الإدارة الجيدة المقبولة على نطاق واسع التي تمثل الأسس اللازمة لتحقيق أهداف السلام والتنمية. وتتيح البيانات الحكومية المفتوحة مستويات جديدة تماماً من إشراك المواطنين والمساءلة الحكومية والشفافية تعزز بدورها تقديم الخدمات العامة واستعمال الموارد العامة. وتُستخدم الآن مجموعة واسعة من المؤشرات لتقييم أداء الحكومة لا سيما في إطار الحكومة الإلكترونية. وإن مبادرات البيانات الحكومية المفتوحة التي نشأت في جميع أنحاء العالم تؤيد بوضوح حقيقة افتقار الأطراف المعنية إلى فهم واضح للفوائد المحتملة لهذه الأداة من حيث جعل الحكومات شفافة وخاضعة للمساءلة فضلاً عن تشجيع توسيع النتائج الاجتماعية والاقتصادية .[٤٩]

وهكذا تمثل الشفافية أسلوبا جديدا للتعامل في حل المشكلات التي تواجه مسار إمداد المعلومات والخدمات الحكومية لجمهور المستفيدين وذلك لكونها تمثل الوضوح التام في صنع واتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات والسماح للمتأثرين بالقرارات الإدارية بان يعلموا بالحقائق والعمليات التي ساهمت في صنع واتخاذ القرارات. وعلى ذلك، فإن إصلاح العمليات الإدارية يمثل الخطوة الأولى في إطار عملية التحول الناجح نحو إقامة الحكومة الإلكترونية .[٥٠]

ثانياً- تعزيز الرقابة كعنصر من عناصر الحكم الرشيد:

تمثل الرقابة أحد ركائز الحكومة الإلكترونية، التي جاءت بعد أن ظهرت صور الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة، إذ كانت الحكومة الإلكترونية أحد علاجات الحد من انتشار الفساد والعمل على منعه. كما أن مقتضيات الإصلاح الإداري يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها وان تتيح جدية وصول المعلومات عمّا تقوم به من إعمال للمواطنين وليس فقط الاستجابة لطلباتهم[٥١]. كما تؤدي الخدمات الإلكترونية إلى المشاركة الفعالة للمواطنين من خلال تمكينهم من إبداء الآراء في السياسات الحكومية المطروحة، فضلاً عن مشاركتهم في عملية صنع القرارات. [٥٢]

لقد ارتكزت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ في العراق على إعادة النظر في مؤسسات الخدمة المدنية واستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وفي تعزيز ركائز الحكم الرشيد (الحوكمة الإليكترونية)، فضلا عن حوكمة القطاع الخاص الذي يعد شريكا أساسيا في التنمية[٥٣]. وجاء في خطة التنمية الوطنية هدف اعتماد منظومة الحوكمة الإليكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية، وتم تحديد الوسائل الآتية لتحقيقه : [٥٤]

١-اعتماد منظومة قانونية داعمة للحوكمة الإليكترونية.

٢-تطوير السياسات المتكاملة لتقنية المعلومات.

٣-إعداد خطط وبرامج لتطبيق الحوكمة الإليكترونية بالاعتماد على التجارب العالمية.

٤-تحسين الجاهزية الإليكترونية.

ومن الجدير بالذكر انه على صعيد الواقع الفعلي لم يحصل أي تطور في تحقيق هذه الأهداف المذكورة في الخطة، ما أعاق إجراءات التحول نحو تطوير تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستويين الوطني والمحلي.

ويشير البعض إلى حقيقة أن هنالك مشكلة مهمة تتجسد في الاستيعاب الفكري لمفهوم الحكومة الإلكترونية من قبل العاملين في الأجهزة الحكومية والمواطنين[٥٥]. و(إن نسبة القادة وصنّاع القرار السياسي الذين يملكون خبرة في تقنية المعلومات والاتصالات في العراق هم اقل من ١٠%) .[٥٦]

الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذا البحث، يمكن تقديم أهم النتائج التي توصل إليها، فضلاً عن أهم المقترحات التي أمكن تقديمها، وكما يأتي:

أولا-أهم النتائج:

١- وجود تحديات سياسية وقانونية وفنية وإدارية عديدة تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية في العراق وأدت إلى ضعف واضح في تقديم الخدمات المعلوماتية والتفاعلية إلى المواطنين عبر مواقع المحافظات الإلكترونية الرسمية، ومن ثم لم يتحقق أي تطوير ملموس في تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية.

٢- لم ينص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أي تنظيم للحكومة الإلكترونية المحلية بصورة صريحة.

٣- لم ينظم قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل الحكومة الإلكترونية المحلية. ولم يتم تفعيل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، مع وجود نقص تشريعي كبير في التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية المحلية.

٤- تأخر مجلس النواب في سن القوانين المطلوبة لتفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية المحلية، لذلك لم يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق خدمات حكومية أفضل تقدم بسهولة إلى المواطنين.

٥- تدهور عناصر الحكم الرشيد في العراق على المستوين الوطني المحلي وخاصة في مجالات المسائلة والشفافية والرقابة، ما أدى إلى انتشار جرائم الفساد المالي والإداري والسياسي في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أبقى على حالة استمرار تقديم معظم الخدمات المختلفة إلى المواطنين بصورتها التقليدية الورقية البطيئة والروتينية والمعقدة.

٦- لم يتحقق هدف اعتماد منظومة الحكومة الإليكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية الذي أكدت عليه خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ولم يتم إعادة النظر في مؤسسات الخدمة المدنية واستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات وفي تعزيز ركائز الحكم الرشيد.

ثانيا-أهم المقترحات:

١- يتعين على الحكومة العراقية أن تخصص الأموال اللازمة الخاصة بمتطلبات إنشاء حكومات إلكترونية وطنية ومحلية، وتحسين جودة ودقة وكمية خدماتها المقدمة إلى المواطنين. ويمكن للحكومة الاتحادية دعم المحافظات في إنشاء حكومات إليكترونية محلية كجزء من تمكينها في إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية الإقليمية.

٢- يتعين على لجنة تعديل الدستور المشكلة من مجلس النواب أن تقوم بتضمين مقترحاتها نصوص تخص تنظيم الحكومة الإلكترونية على المستويين الوطني والمحلي ليتم اعتمادها كخطوط مرشدة في صياغة نصوص القوانين الخاصة بها.

٣- يتعين سد النقص التشريعي الحاصل في التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية المحلية، خاصة في مجال تحديد الجرائم الإلكترونية، والحق في حرية التعبير عن الرأي في الوسائل الإلكترونية، وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك، وحرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية، وحماية الملكية الفكرية والصناعية للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الإنترنت، وتنظيم النشاطات الإدارية والمعاملات التجارية الإلكترونية.

٤- يتعين على مجلس النواب الإسراع في استكمال التنظيم القانوني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية من خلال تشريعه لمجموعة من القوانين الخاصة بها. كما يتعين عليه تشريع القوانين المتأخرة وهي: قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي (٢٠١٠)، وقانون جرائم المعلوماتية (٢٠١١)، وقانون هيئة الإعلام والاتصالات (٢٠١٧)، وقانون هيئة الاتصالات والمعلوماتية (٢٠١٧).

٥- يتوجب على السلطة القضائية تفعيل تطبيق مبدأ إنفاذ القانون على الجميع من دون تمييز، وعدم إفلات المجرمين من العقاب.

٦- يتوجب على مؤسسات الدولة أن تضع خططاً تكون تحت التقييم والمسائلة، وقابلة للتطبيق، وليس حبرا على ورق لا يُرتجى منها فائدة في تطوير تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستويين الوطني والمحلي.

الهوامش

[١] -مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنلوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص٥-٦. وينظر أيضاً: الموسوعة السياسية، الحكومة الإلكترونية - E Government ، تاريخ الزيارة ١٢ تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الرابط الآتي: https://political-encyclopedia.org/

[٢] -د. زرزار العياشي، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ١٥ ، العدد ١، سنة ٢٠١٣ ، ص٣٠.

[٣] -الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، تقرير التقدّم المحرز في أنشطة الحكومة الإلكترونية وتحديد مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية مسألة ٢/٣-١٧، ٢٠١٤، جنيف-سويسرا، الفقرتان: (١.٢)، ص ٢-٣.

[٤] -د. علي لطفي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الموسوم (الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية)، الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي-الإمارات العربية المتحدة، ٩-١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، ص٣-٤.

[٥] -مصطفى يوسف كافي، مصدر سابق، ص٢٨.

[6] -Halah Hasan Mahmoud, E-Government in Iraq, Journal of Engineering and Sustainable Development, Publisher: Al-Mustansyriah University, Baghdad-Iraq, ISSN: 25200917 Year: 2010 Volume: 14 Issue: 4, p.184.

[٧] -مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، ٢٠١٣، ص٤٤٣.

[8] -E-government is defined by the OECD as (the use of information and communications technologies (ICTs), and particularly the Internet, to achieve better government).

- (OECD) E-government Studies, E-government for better government, Organization for Economic Co-operation and Development, OECD Publishing, Paris, 2005.p.11.

[٩] -الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في المنطقة العربية، بيروت- لبنان، ٢٠١٤، ص١٢.

[١٠] -المصدر نفسه، ص١٢.

[١١] - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، المصدر السابق نفسه، ص٢٤.

[١٢] -مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق، ص٤٤٤.

[13] -(OECD) E-government Studies, E-government For better government, Op.Cit, pp.11-12.

[١٤] -مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق، ص٤٤٥.

[١٥] -تكونت لجنة كتابة الدستور من (٢٨) عضواً من الائتلاف العراقي الموحد، و(١٥) عضواً من التحالف الكردستاني، و(٨) أعضاء من قائمة العراقية، و(٤) أعضاء من المكونات الأساسية، ثم أضيف إليها (١٥) عضواً من الطيف الاجتماعي المقاطع للانتخابات، وممثل واحد عن الصابئة. ينظر:
-شبكة الإعلام العراقي، ١٢ عاماً على ولادة مستقبل لعراق جديد، ملحق خاص عن ذكرى الاستفتاء على الدستور، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧، ص٥.

[١٦] –البند (أولاً / د) من المادة (٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، منشور في الوقائع العراقية ، العدد (٤٠١٢) ، بتاريخ: ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥ ، السنة السابعة و الأربعون .
[١٧] –البند (ثانياً) من المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[١٨] –المادة (٢٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[١٩] –المادة (٢٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٠] –البند (أولاً) من المادة (٣٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢١] –المادة (٤٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٢] –البند (أولاً) من المادة (٦١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٣] –البند (ثانياً) من المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٤] –البند (أولاً) من المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٥] –البند (سادساً) من المادة (١١٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٦] –نصت المادة (١١٥) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أنه: (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما) .
[٢٧] –البند (ثانياً) من المادة (١٢٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
[٢٨] –الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، مصدر سابق، الفقرات: (٣.٤.٢)، ص ٨.
[٢٩] – عبد الرسول عبد الرضا، نجلاء عبد حسن، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (٢١)، العدد (٢) ، ٢٠١٣، ص ٣٣٩.
[٣٠] – منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٠٧٠، تاريخ العدد: ٣١/ ٣/ ٢٠٠٨.
[٣١] –أجريت التعديلات لهذا القانون بموجب القوانين الآتية:
– قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد : ٤١٤٧، تاريخ العدد :٠٣-٠٩-٢٠١٠.
– قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٢٨٤، تاريخ العدد :٠٥-٠٨-٢٠١٣.
– قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد : ٤٤٨٧، تاريخ العدد :١٦-٠٤-٢٠١٨.
[٣٢] –البند (رابعاً) من المادة (٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.
[٣٣] –البند (ثالثاً) من المادة (٧) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل.
[٣٤] منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٢٥٦، تاريخ العدد :٠٥-١١-٢٠١٢.
[٣٥] –البند (رابعاً) من المادة (١) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.
[٣٦] –المادة (٢) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.
[٣٧] –البند (أولاً) من المادة (٣) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.
[٣٨] –الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، مصدر سابق، ص٢٠.
[٣٩] –مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، مصطلحات الحكومة الإلكترونية، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/١٠/١٩، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.egovconcepts.com/
[٤٠] – المصدر نفسه.
[٤١] – المصدر نفسه.
[٤٢] –الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، مصدر سابق، ص١٦.
[٤٣] –د. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، مؤسسة: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣٢٤.
[٤٤] –الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، مصدر سابق، الفقرة (١.١)، ص ١.

[٤٥] –الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، مصدر سابق، ص١٤.
[٤٦] – المصدر نفسه، ص١٦.
[٤٧] –مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق، ص٤٤١.
[٤٨] –الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، مصدر سابق، الفقرات: (٢.٤.٢)، ص ٤.
[٤٩] –الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، مصدر سابق، الفقرات: (٢.٤.٢)، ص ٥.
[٥٠] –د. سحر قدوري الرفاعي، المصدر نفسه، ص٣١٦.
[٥١] –د. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مصدر سابق، ص ٣٠٩.
[٥٢] –مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، مصطلحات الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق.
[٥٣] –جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٨، ص٧٥.
[٥٤] – المصدر نفسه. ص٧٩.
[٥٥] –مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مصدر سابق، ص٤٤١.
[56]-Halah Hasan Mahmoud, E-Government in Iraq, Op.Cit, p.183.

المصادر

القسم الأول –المصادر باللغة العربية

أولاً–الكتب:

–الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، الحكومة الإلكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في المنطقة العربية، بيروت– لبنان، ٢٠١٤ .

–جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ٢٠١٨ .

–مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنلوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

ثانياً–البحوث:

–د. زرزار العياشي، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ١٥ ، العدد ١، سنة ٢٠١٣ .

– د. عبد الرسول عبد الرضا، نجلاء عبد حسن، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (٢١)، العدد (٢) ، ٢٠١٣.

–د. علي لطفى، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الموسوم (الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية)، الذى نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي–الإمارات العربية المتحدة، ٩–١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ .

–مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، ٢٠١٣.

–د. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، مؤسسة: جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٢٠٠٩ .

ثالثاً–الدساتير:

– دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، منشور في الوقائع العراقية، العدد (٤٠١٢) ، بتاريخ: ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥، السنة السابعة و الأربعون .

رابعاً–القوانين:

– قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٠٧٠، تاريخ العدد: ٣١/ ٠٣/ ٢٠٠٨.

– قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤١٤٧، تاريخ العدد :٠٣–٠٩–٢٠١٠.

– قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٢٥٦، تاريخ العدد :٠٥–١١–٢٠١٢.
– قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، منشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٢٨٤، تاريخ العدد :٠٥–٠٨–٢٠١٣.
– قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد : ٤٤٨٧، تاريخ العدد :١٦–٠٤–٢٠١٨.

خامساً–الوثائق:

–الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، تقرير التقدّم المحرز في أنشطة الحكومة الإلكترونية وتحديد مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية مسألة ٢/٣–١٧، ٢٠١٤، جنيف–سويسرا.

سادساً–الإعلاميات:

–شبكة الإعلام العراقي، ١٢ عاماً على ولادة مستقبل لعراق جديد، ملحق خاص عن ذكرى الاستفتاء على الدستور، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧.

سابعاً–الأنترنت:

–الموسوعة السياسية، الحكومة الإلكترونية E– Government ، تاريخ الزيارة ١٢ تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الرابط الآتي: https://political–encyclopedia.org/
–مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، مصطلحات الحكومة الإلكترونية، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/١٠/١٩، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.egovconcepts.com/

Section One - References in Arabic

First-the books:

- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), E-Government: Policies, Strategies and Applications, Academy of Information and Communication Technologies for Development for Government Sector Leaders in the Arab Region, Beirut - Lebanon, 2014.
- Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022, Central Statistical Organization Press, Baghdad, 2018.
- Mustafa Youssef Kafi, E-Government in the Light of the Contemporary Scientific and Technological Revolution, Raslan House and Institution for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2009.

Second- Researches:

-Dr. Zerzar Al-Ayachi, The Impact of the Application of Electronic Management on the Efficiency of Administrative Operations, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Al-Qadisiyah University, Volume 15, Issue 1, 2013.
- Dr. Abdul-Rasoul Abdul-Ridha, Najla Abdul-Hassan, The Evolution of the Position of the Iraqi Legislator in the Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012, Babylon University Journal for Human Sciences, Volume (21), Issue (2), 2013.
- Dr. Ali Lotfy, E-government between theory and practice, a paper presented to the Sixth E-Government Conference, entitled (The New Public Administration and E-Government), organized by the Arab Administrative Development Organization, Dubai - United Arab Emirates, December 9-12 2007.
- Maryam Khalis Hussein, E-Government, Journal of the University of Baghdad College of Economic Sciences, Special Issue of the College Conference, Baghdad, 2013.
-Dr. Sahar Kaddouri Al-Rifai, E-Government and its Implementation: A Strategic Approach, Journal of North African Economics, Issue Seven, Foundation: Hassiba Benbouali University of Chlef, Algeria, 2009.

Third - Constitutions:
-The Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, published in the Official Gazette of Iraq, No. (4012), dated: December 28, 2005, the forty-seventh year.
Fourth - Laws:
- Law of Governorates Not Organized in a Region No. 21 of 2008, published in the Official Gazette of Iraq, No. 4070, Issue Date: 03/31/2008.
-Law No. (15) for the year 2010, the first amendment to the Law of Governorates not organized in a region No. (21) for the year 2008, published in the Official Gazette of Iraq, No.: 4147, date of issue: 09-03-2010.
- Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78) of 2012, published in the Official Gazette of Iraq, No. 4256, Issue Date: 11-05-2012.
-Law No. (19) for the year 2013, the second amendment to the Law of Governorates not organized in a region No. (21) for the year 2008, published in the Official Gazette of Iraq, No.: 4284, date of issue: 08-05-2013.
-Law No. (10) of 2018, the third amendment to the Law of Governorates Not Organized in a Region No. (21) of 2008, published in the Official Gazette of Iraq, No.: 4487, Issue Date: 04-16-2018.
Fifthly-the documents:
- International Telecommunication Union (ITU), Progress Report on E-Government Activities and Identification of E-Government Application Areas for the Benefit of Developing Countries Issue 2/3-17, 2014, Geneva-Switzerland.
Sixthly, the media:
-The Iraqi Media Network, 12 years since the birth of a future for a new Iraq, a special supplement on the anniversary of the referendum on the constitution, October 18, 2017.
Seventh, the Internet:
- Political Encyclopedia, E Government, date of visit 12 October 2019, available at the following electronic link: https://political-encyclopedia.org/
- Center for e-Government Studies, e-Government Terminology, date of visit: 10/19/2019, available on the following electronic link: http://www.egovconcepts.com/
القسم الثاني –المصادر باللغة الإنكليزية
Section Two - References in English
First-Books:
-(OECD) E-government Studies, E-government For better government, Organization For Economic Co-operation and Development, OECD Publishing, Paris, 2005 .
Second-Researches:
-Halah Hasan Mahmoud, E-Government in Iraq, Journal of Engineering and Sustainable Development, Publisher: Al-Mustansyriah University, Baghdad-Iraq, ISSN: 25200917 Year: 2010 Volume: 14 Issue: 4 .